ورشة عمل وطنية عبر الانترنت حول أجندة المرأة والسلام والأمن في دولة الكويت

28 - 30 أيلول / سبتمبر 2020

الكلمة الافتتاحية
د. مهريناز العوضي

السيدة الفاضلة الأستاذة هناء الهاجرى، وكيل المساعد لقطاع التنمية الاجتماعية بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل والأمينة العامة للمجلس الأعلى لشئون الأسرة
سعادة السفير طلال خالد المطيري، مساعد وزير الخارجية لشئون حقوق الانسان

حضرات السيدات والسادة الأفاضل
صباح الخير جميعا

بداية، أود باسمي ونيابة عن زملائي وزميلاتي في الإسكوا أن أرحب بكم وأشكركم على قبول المشاركة في **ورشة العمل الوطنية حول أجندة المرأة والسلام والأمن في دولة الكويت** والتي تنظمها الإسكوا بالتعاون مع المجلس الأعلى لشئون الأسرة ووزارة الخارجية ابتداء من اليوم وحتى يوم الأربعاء 30 سبتمبر.

تأتي هذه الورشة في إطار دعم الاسكوا لجهود وقدرات الآليات الوطنية المعنية بشئون المرأة في بلدان المنطقة العربية في مجال المرأة والسلام والأمن وذلك لتمكين الدول العربية من الوفاء بالتزاماتها الدولية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، واتفاقية سيداو، وقرار مجلس الأمن 1325 لعام 2000 والقرارات المكملة له.

فأجندة المرأة والسلام والأمن تتقاطع مع جميع تلك الالتزامات التي أقرتها الدول بما فيها دولة الكويت وخصصت لها الموارد البشرية والمالية. وبالتالي يكون تنفيذ تلك الأجندة بمثابة محرك قوى للدفع بتنفيذ جميع الالتزامات الأخرى وله أثر ونتائج تراكمية قد تمكن الدول من سد فجوات عده بين الجنسين.

وقد بدأت الدول العربية في الفترة الأخيرة تعي أهمية تلك الأجندة وتدرك أثر تنفيذها على جميع مسارات حياة المرأة. وإن دل هذا الاهتمام عن شيء فهو يدل على الشعبية المتنامية لهذا القرار الأممي المهم على المستويين الوطني والمحلي، وعلى التزام الدول بالانتقال من مرحلة المبادئ العامة إلى الإجراءات التنفيذية الكاملة.

فقد بلغ عدد الدول على مستوى العالم التي وضعت خطة عمل وطنية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن 85 دولة عضو في الأمم المتحدة (44 في المائة من مجموع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة).

وفي المنطقة العربية، قامت سبعة (07) بلدان وهي الأردن وتونس والسودان والعراق وفلسطين ولبنان واليمن بوضع خطط عملها الوطنية، وأعربت المزيد من الدول عن اهتمامها بوضع خطط عمل خاصة بها، بما في ذلك مصر والمغرب والجزائر وسوريا، ليصبح مجموع الدول العربية اتى لديها خطط عمل أو بدأت في تصميمها 11 دول، أي ما يقارب نصف عدد الدول العربية.

ودولة الكويت لها دور ريادي في المجال الإنساني والإغاثي في العالم ولها دبلوماسية نشيطة تعمل على صيانة السلام والأمن الدوليين من خلال عضويتها في مجلس الأمن للفترة 2018 – 2019 وترأسها له، للمرة الثالثة في تاريخها، في شهر يونيو 2019.

وقد توجت تلك الإنجازات مؤخرا بإصدار قانون رقم 16 لعام 2020 بشأن الحماية من العنف الاسرى لتصبح الكويت واحدة من سبعة دول عربية لديها قانون لحماية المرأة في هذا المجال. وانتهز الفرصة لأهنئ دولة الكويت على هذا الإنجاز الذي يتماشى مع تاريخها العريق لحماية المرأة.

وإذا انتقلنا الى اجتماعنا اليوم، والذي نأمل أن يكون خطوة أولى للتفكير في تصميم واعتماد خطة عمل وطنية للمرأة والسلام والأمن والتي ستمكن الكويت من الوفاء بالتزاماتها الدولية ومواكبة الدول العربية في هذا المجال، نجد أن ورشة العمل ستقدم شرح وافى بماهية أجندة المرأة والسلام والأمن، وتقاطعاتها مع مختلف الأطر الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة، وكذلك الخيارات المتاحة لدولة للكويت للتجاوب مع هذه الأجندة.

كما ستساعد هذه الورشة على تيسير نقاش ومشاورات على المستوى الوطني حول الأولويات ذات العلاقة بموضوع المرأة والسلام والأمن، وتدارس عدد من التجارب الدولية والإقليمية ذات العلاقة وكيف تناولت هذه التجارب تلك الأولويات ضمن سياساتها وبرامجها الوطنية المختلفة.

وسيتم اشراك ثلة من الخبراء من الإسكوا ومن خارجها لتقاسم الدروس المستفادة والممارسات الفضلى في هذا المجال والذين أتوجه لهم بالشكر والامتنان مسبقا.

ونأمل أن تأتي تلك الورشة بثمارها ونبدأ معاً في وضع الملامح الأساسية لخطة عمل وطنية في هذا المجال.

وشكرا...

بيروت، في 28 أيلول/ سبتمبر 2020